ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفيون لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة
وان جا بعده منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى المبالغة جابر لما فات
من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا من مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير
فملاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب
لكونه بمنزلة التجدد واسم المفعول وهو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط
والمثنى والمجموع صحيحا ومكسرا من اسم الفاعل والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في العمل
والاشتراط والمثنى والصحيح ظ لبقا صيغة المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون
من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي بسبب عمل النصب على المفعولية معرفا اي داخلا
عليه اللام الموصولة لاستطالته بما لحذف للتخفيف ولابد من القيدين المذكورين لعدم جواز
الحذف عند انتفا احدهما على ما مر جوابه الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث تعمل عملها بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها
من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضي للزمان لو اعتمدت على ما مر
وهي اي الصفة المشبهة ملابسة باللام الموقتة لا الموصولة او مجردة عنها انفصال
صحيح والمعمول اي معمول الصفة المشبهة الظ لا المضمر ملابس باللام او مضاف
الى المضمر بلا واسطة او بها لا مطلق المضاف او مجرد عنهما فيدخل كوالحسن وجه غلام
في المجرد لا المضاف فالانفصال الحقيقي لا المنع الخلو كما توهم فيضرب الاثنان في الثلثة
بصير ستا وهو اي معمولها في هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب
على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريف التمييز
وعلى التمييز عند الكوفية لتجويزهم اياه وعلى التمييز بمعنى المصدر اي جعل معمول الصفة مميزا
في غيرها اي غير المعرفة او مجرور باضافة الصفة اليه فيصير بضرب الستة في الثلثة ثمانية عشر
واستنع منها الحسن وجهه باللام في الصفة المضافة الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة
خفة لانها انما بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير الموصوف منها او من معمولها
او نقله اليها ولا شي منها فيه واختلف في الحسن وجه او وجه غلام باللام في الصفة
المضافة الى معمولها المجرد عنهما لان هذه الاضافة وان افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم

لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة
الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف وكانه اختار مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه
في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما فيه ضمير واحد اما في نفس
الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما فيه ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه لا احسن لاشتماله على زيادة والا
اي وان لم يكن في الصفة ولا في معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا
ولما كان وجود الضمير في الصفة غير ظ ظهوره في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده و
عدمه فقال ولو رفع بها ناب الفاعل اي بالصفة اي لو رفع الصفة اسما ظاهرا
بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اي وان لم يرفع بها سواء
نصبت على التشبيه او جرت بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن
الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل والمفعول اللازمان اراد بلزوم المفعول
تعديه فعله الى واحد فان ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى معمول
منصوب فيكون كاللازم والمنسوب كهاشمي كهي اي كالصفة المشبهة فيما
ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي منهما فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه
بالمفعول على تقدير حذفه وحمل عليه عند الاكثر من ما ذكر معموله منصوبا بعده
اسم التفضيل قياسه للفاعل اي لتفضيله على غيره في الفعل لا لتفضيل
المعمول اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء
سماعا لتفضيل المفعول كاشهر اي اكثر مشهورية ولو ترك هذا ايضا لكان
انسب لانه من احوال الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة
بطريق الانفصال الحقيقي باللام المعرف فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذي سيجي كزيد الافضل
الزيدان الافضلان والزيدون الافضلون هند الفضلى الهندان الفضليان الهندات
الفضليات او بمن فهو مفرد مذكر في لفظا ابدا ان كان موصوفه غيره لكراهتهم
لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما في حكم الوسط لامتزاجه بمن

Copyright © King Saud University